الاولية. كذلك تقيم البرهان على ان عددا من النضالات المطلبية قد خيض بالفعل.

لا يخفى ان هذه المحاولات، عدا عن فشلها غالبا، كانت تعكس محدودية التجربة النضالية المستقلة للعمال، بل انعدامها. والواقع ان ضحالة الخبرة هذه تفسر اخفاقها. فالوثائق المتوفرة تبرز بوضوح غياب هذه الخبرة والارتباك الناشىء عن ذلك. لكنها تكشف، ايضا، تطلعها وسعيها الفعلي للحصول على المساعدة من الحركة العمالية الفلسطينية، التي كانت، بحق، مصدر الهام لمحاولات الانتظام العمالي السياسي والنقابي على حد سواء.

قد يكشف البحث في المستقبل عن محاولات نضالية اخرى، وقد يصقل ويغني معرفتنا بها. الا ان المحاولات المنوه عنها، على قلتها، تبرهن على انها خيضت على يد القطاعات العمالية الاكثر تبلورا بالمقارنة بغيرها، فهي شملت سواقي السيارات في النصف الثاني من الثلاثينات وعمال شركة النفط العراقية (I.P.C) والمحلات التجارية والسكك الحديدية في الاربعينات.

وتجد معظم هذه المحاولات شرط تحققها، ايضا، في ظروف تميزت باحتدام التناقض بشدة بين العمل ورأس المال وتعاظم المشكلات المعيشية والبطالة، وخاصة في الاربعينات، فضلا عن انها جرت في سياق نهوض جماهيري عام، ثم اخمدت او انعدمت في ظروف تصاعد القمع والمصادرة للحريات.

لا يبدو ان العداء الحكومي والكولونيالي للشيوعية قد ترك اثره في توليد موقف ايديولوجي يحول دون التماس القوى الوطنية المحلية التعاون مع الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما يتضح ذلك من خلال النشاط المبكر لعصبة مكافحة الامبريالية ومن خلال رسالة طلب التعاون التي تقدم بها عدد من زعماء البلاد الى الحزب «البلشفي الفلسطيني» والتي تدعو للاعداد لانتفاضة مسلحة ضد السلطات البريطانية في شرق الاردن. بيد ان هذا يجب ان لا يغيب حقيقة عدم قيام حزب عمالي في البلاد، ولذا فان محاولات التنظيم والنضالات المطلبية العمالية التي قامت يجب ان تؤخذ بالاعتبار. كذلك، يمكن الملاحظة ان تكوين الحركة الوطنية المعادية للامبريالية آنذاك، وكذلك برامجها، لم تلحظ للعمال مكانة ملموسة ضمن اهتماماتها ونضالاتها. وفقط في الاربعينات، كان يمكن ان نجد اشارات قصيرة تدعو لوضع تشريع عمالي ولضمان حق التنظيم النقابي ولحماية حقوق العمال وتحسين ظروفهم، او للاحتجاج على قمع نضالاتهم ومطالبهم. وهي، على كل حال، اشارات تقع ضمن جملة كبيرة من المطالب الديمقراطية التي تمس مختلف القطاعات والطبقات.

وسنجد ان النضالات العمالية من اجل التنظيم النقابي وحقوق العمل بدأت تحظى بمكانة معتبرة ومتنامية، فقط في مطلع الخمسينات، في الوقت الذي كانت فيه الضفة الغربية ما زالت تتمتع بحق التنظيم النقابي وقبل ان تصفى المنظمات النقابية العمالية التي كانت قائمة فيها.

لقد اتسع نطاق هذه النضالات مع انخراط الطبقة العاملة الفلسطينية المهاجرة الى الضفة الشرقية، وكذلك في الضفة الغربية نفسها، في النضالات النقابية والديمقراطية، ومع احداث اختلال جديد جذري في ميزان القوى الداخلي بعد الوحدة الالحاقية التي فرضت على الشعب الفلسطيني.